

البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2016

Monetary Policy Report
Central Bank of Iraq
Annual Report 2016

Statistics & Research Department

<http://www.cbi.iq>

رئيس وأعضاء

مجلس إدارة البنك المركزي العراقي

رئيس مجلس الإدارة

السيد علي محسن إسماعيل

المحافظ/ وكالة

الأعضاء

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي

نائب المحافظ / وكالة

الدكتور أحمد إبريهي علي

خبير إقتصادي

السيد إحسان شميران الياسري

مدير عام دائرة المحاسبة

الدكتور نوار دهام مطر الزبيدي

خبير قانوني

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير إقتصادي

محتويات التقرير

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
1	تطورات عرض النقد
2-1	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)
3-2	عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)
5-4	العوامل المؤثرة في عرض النقد
7-6	الإحتياطيات الأجنبية
12-7	الأسعار
22-13	أدوات السياسة النقدية
15-13	نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية
17-15	التسهيلات القائمة
17	الاحتياطي الإلزامي
18	الحوالات والسندات
21-18	الدين العام الداخلي
22	حوالات البنك المركزي العراقي
30-23	ملاحق الجداول الإحصائية

المقدمة

واصل البنك المركزي العراقي عام 2016 إدارة سياسته النقدية الرامية الى الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار وكبح التضخم والعمل في ذات الوقت على إدارة احتياطياته الأجنبية والحفاظ على القوة الشرائية للدينار العراقي بالرغم من الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد حالياً بسبب هبوط أسعار النفط وتكاليف الحرب على الإرهاب، فقد تمكن بإجراءات اقتصادية ومالية محسوبة وجريئة من تقديم الدعم المتواصل للاقتصاد العراقي في حين تبنى إطاراً جديداً ومعاصراً لاتجاه السياسة النقدية في الأعوام (2016-2020) عبر اعتماد استراتيجيات فاعلة تتضمن حلولاً عاجلة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى إرساء الثقة بالاقتصاد العراقي وتوفير الإمكانيات اللازمة للنهوض الاقتصادي وتجاوز الأزمة المالية الجارية. وقد استمدت الاستراتيجية المذكورة من وحي السياسة العامة للدولة الهادفة إلى بناء اقتصاد حر قائم على مبادئ السوق والمنافسة وتمكين القطاع الخاص من لعب دور أساس في التنمية الاقتصادية.

وفي ضوء ذلك وانسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حالياً في اسناد التنمية الاقتصادية تم تخفيض (أ) سعر فائدة السياسة النقدية (Policy Rate) من (6%) الى (4%) سنوياً، (ب) تخفيض أسعار الفائدة على النوافذ الاستثمارية لتكون (0.50%) للاستثمار لمدة (7) أيام سنوياً، (0.75%) للاستثمار لمدة (14) يوماً سنوياً و(1%) للاستثمار لمدة (30) يوماً سنوياً، فيما شهد المستوى العام للأسعار هذا العام استقراراً واضحاً تمثل بمعدلات التضخم العام والاساس البالغة (0.4% و 1.2%) على التوالي .

عملت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في هذا العام ضمن إطار تخفيض الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع العراقي، ودعم النهوض والارتقاء بالقطاع المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص، لتقديم خدمات مصرفية متميزة عبر التركيز على تهيئة بنية تحتية سليمة وقوية، تتناسب مع ما تشهده المرحلة الحالية من تحديات، وفقاً لمنظور استراتيجي يعكس رؤية وتطلعات البنك المركزي في الأمد المتوسط والطويل منها اعداد نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016 لغرض إعادة الثقة بالقطاع المصرفي وزيادة نسبة الادخار للكتلة النقدية في المصارف على حساب نسبة الاكتناز ،

في حين كان لها دور واضح في إيجاد مصادر تمويل الموازنة العامة وعبر أدوات مختلفة (حوالات الخزنة، سندات) وذلك بالتنسيق مع الإدارات الاقتصادية الكلية في العراق، فضلا عن إعادة توزيع هيكل نسب الاحتياطي الإلزامي وإطلاق نسبة (5%) من نسب الاحتياطي الإلزامي البالغ (15%) المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة وذلك لغرض مواجهة سحبات زبائنها وكذلك لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لاتواجه مشاكل سيولة .

ولغرض دعم السيولة النقدية وتعميق السوق المالية لتطوير السوق الثانوي ومن خلال تنويع ادوات السوق بابتكار الاوراق المالية كوسائل (لحفظ القيمة) والتي ستشجع على الادخار وتعزز التوقعات الايجابية حول مستقبل الدينار العراقي والملاءة المالية للدولة فقد تم طرح السندات الوطنية (الاسمية) بالدينار العراقي بإصدارية ذات خمس فئات (500000، 1000000، 1000000، 2500000، 5000000) بمبلغ اجمالي (1.5) ترليون دينار بيع منها (729.2) مليار دينار .

وشهد هذا العام انطلاق المشروع التنموي للبنك المركزي العراقي المتضمن تخصيص ستة ترليون دينار عراقي ، لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، وجميعها تنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي من اجل توسيع القاعدة الانتاجية المحلية وتوفير المساكن للمواطنين وتحريك عجلة الاقتصاد وكذلك إنجاز مشروع المتاجرة الإلكترونية للأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية وعبر نظامي CSD و RTGS .

استمرت السلطة النقدية ملتزمة بالحفاظ على نظام ربط الدينار العراقي بالدولار لما يوفره من ركيزة اساسية في بيئة تنسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين وضعف القدرات في مجال السياسات الناجمة عن الصراع مع الارهاب .

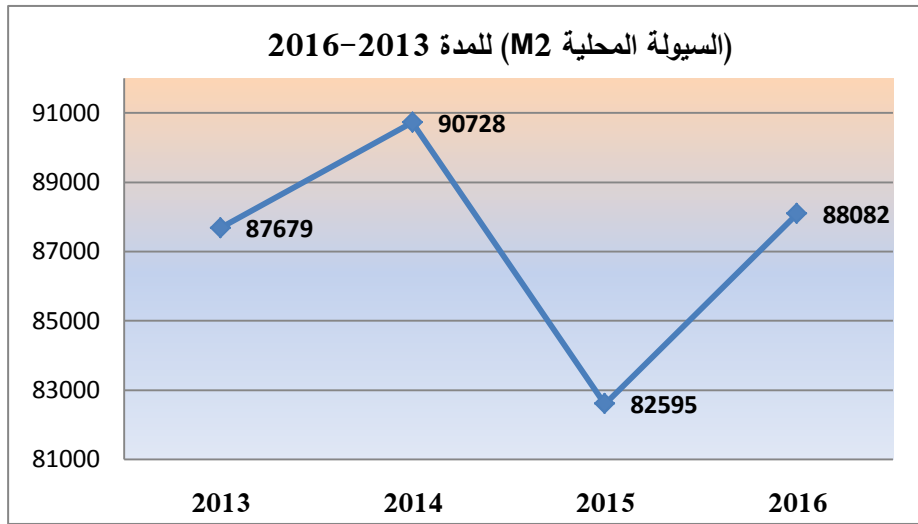
وقام البنك المركزي بإعداد إستمارة يتم من خلالها فحص إمتثال المصارف بقانون مكافحة غسل الأموال رقم (39) لسنة 2015 وتم وضع أوزان ترجيحية للمعايير المعتمدة في دخول المصارف والمؤسسات المالية الراغبة في شراء الدولار عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية لغرض تسهيل عملية حصول المستفيدين الحقيقيين على الدولار ك (حوالات، اعتمادات، نقد) دون حدوث مخالفات.

تطورات عرض النقد

تعد السلطة النقدية الجهة المسؤولة عن تحقيق التوازن العام من خلال دورها في توجيه عملية التنمية عن طريق ضبط كمية النقود المعروضة وبما يتلاءم وحاجة النشاط الاقتصادي ودورها المهم والفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم بالسيولة النقدية والائتمان.

ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2016 ارتفاعاً بمقدار (5.5) ترليون دينار بنسبة (6.6%) عن مستواه المسجل نهاية عام 2015 ليصل الى (88.1) ترليون دينار مقارنة مع (82.6) ترليون دينار، مشكلاً نسبة (44.8%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية، كما موضح في جدول (1).



تعود الزيادة في السيولة المحلية (M2) إلى نمو مكوناتها الاساسيين : عرض النقد (M1) بنسبة (8.1%) ليصل إلى (70.7) ترليون دينار مقارنة بـ (65.4) ترليون دينار عام 2015، والودائع الاخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (1.1%) لتسجل (17.3) ترليون دينار عام 2016 مقابل (17.2) ترليون دينار عام 2015، كما موضح في ملحق (1).

جدول (1)

السيولة المحلية (M2) وفقاً لمكوناتها للمدة 2016-2013

مليار دينار

المكونات	2013	2014	2015	2016
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	73831	72692	65435	70733
معدل النمو%	-	(1.5)	(10)	8.1
الودائع الأخرى	13848	18036	17160	17349
معدل النمو%	-	30.2	(4.9)	1.1
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	87679	90728	82595	88082
معدل النمو%	-	3.5	(9)	6.6

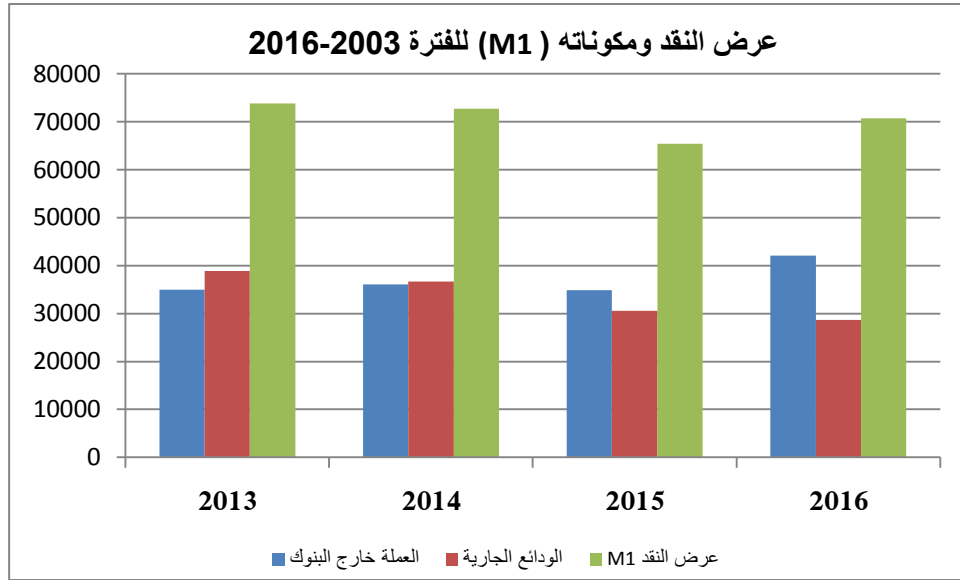
عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) Narrow supply money

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بنسبة (8.1%) نهاية عام 2016 جدول (2)، ليصل الى (70.7) ترليون دينار مقابل (65.4) ترليون دينار عام 2015، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الاساس الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (20.7%) قياساً بالعام السابق لتصل نسبة مساهمتها (59.5%) من إجمالي عرض النقد (M1)، مقابل تراجع الأهمية النسبية للودائع الجارية لتسجل (40.5%) من إجمالي عرض النقد (M1)، ويعزى ذلك الى حالة التحوط من قبل الجمهور والاحتفاظ بالمدخرات لمواجهة حالة اللايقين في ظل حالة الركود الاقتصادي للبلد .

جدول (2) مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) للمدة (2013-2016)

مليار دينار

المكونات	2013	2014	2015	2016
العملة خارج البنوك	34995	36072	34855	42075
نسبة النمو%	-	3.1	(3.4)	20.7
الودائع الجارية	38836	36620	30580	28658
نسبة النمو%	-	(5.7)	(16.5)	(6.3)
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	73831	72692	65435	70733



العوامل المؤثرة في عرض النقد

توضح الموازنة النقدية الموحدة جدول (3) العوامل المؤثرة في عرض النقد عام 2016، إذ كان للآثر التوسعي المتمثل بصافي الديون الحكومية (الائتمان المحلي) أثر في ارتفاع عرض النقد، إذ ارتفع صافي الديون الحكومية من (15509) مليار دينار إلى (19234) مليار دينار عام 2016 ولتشكل ما نسبته (97.6%) من مجموع العوامل التوسعية البالغة (19717) مليار دينار، وذلك نتيجة لتوجه الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة

العامة عن طريق إصدار حوالات الخزينة والسندات لتمويل جانب من العجز في الموازنة ، في حين شكلت فقرة الموازنة ما نسبته (2.4%) من مجموع العوامل التوسعية.

يُظهر جانب الموجودات الأثر الانكماشى لفقرة صافي الموجودات الأجنبية ، إذ انخفضت إلى (64602) مليار دينار مقابل (78507) مليار دينار عام 2015، لتساهم بنسبة (96.4%) من مجموع العوامل الانكماشية البالغة (14419) مليار دينار، ويعود ذلك الى التراجع الحاصل في اسعار النفط في الاسواق العالمية منذ منتصف عام 2014، فيما شكلت فقرتي الودائع الاخرى وديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى ما نسبته (1.4%)، (2.1%) على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية.

جدول (3)
عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2015-2016

(مليار دينار)

المكونات	Dec.2015	Dec.2016	مقدار التغير عن العام السابق	نسبة النمو %
صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي(البنك المركزي+ المصارف)	78507	64602	(13905)	(17.7)
ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	25873	25564	(309)	(1.2)
الديون الحكومية	28413	40788	12375	43.6
مجموع الموجودات	132793	130954	(1839)	(1.4)
عرض النقد	65435	70733	5298	8.1
العملة خارج البنوك	34855	42075	7220	20.7
الودائع الجارية	30580	28658	(1922)	(6.3)
الودائع الأخرى	17004	17209	205	1.2
الودائع الحكومية	34575	27716	(6859)	(19.8)
فقرة الموازنة	(15779)	(15296)	(483)	(3.1)
مجموع المطلوبات غير النقدية	67358	60221	(7137)	(10.6)
مجموع المطلوبات	132793	130954	(1839)	(1.4)

الاحتياطيات الأجنبية

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2016 (52.8) ترليون دينار مقابل (63) ترليون دينار نهاية عام 2015 مشكلاً نسبة (26.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و (38.6%) من الناتج المحلي باستثناء النفط ، ولايزال البنك المركزي يحتفظ باحتياطي جيد من العملة الأجنبية حسب المعايير العالمية المتمثلة بمؤشرات صندوق النقد الدولي من ناحية تغطيته للاستيرادات لمدة 6 أشهر، وتغطيته للعملة المصدرة.

واصل البنك المركزي خلال عام 2016 تنويع محافظه الاستثمارية والتي تتضمن سلّة من العملات الأجنبية والودائع والسندات المالية في البنوك الأجنبية إضافة إلى الذهب، لضمان الحماية والربحية، حيث بلغت نسبة مساهمة الاستثمار في عملة الدولار الأمريكي (64.6%)، اليورو (20.7%)، الباوند الإسترليني (12.2%)، فيما بلغت نسبة الدولار الأسترالي (2.5%) من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية ، فضلاً عن شراء سندات بنك إنكلترا (Gilts) بعملة الباوند الإسترليني، كما عقد البنك المركزي اتفاقية مع البنك الإسلامي للتنمية لغرض الاستثمار في الصكوك الإسلامية للحصول على عائد أعلى من السندات والودائع .

سجل رصيد الاستثمارات (في البنوك الأجنبية و بنك نيويورك) (46.5) ترليون دينار مقابل (57.2) ترليون دينار جدول (4)، أي بنسبة انخفاض (-18.7%) عن العام الماضي، و يُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية ك (اليورو والباوند الإسترليني) مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي حيث انخفض سعر صرف اليورو للدولار من (1.09) إلى (1.05) نهاية عام 2016، كما سجل سعر صرف الباوند الإسترليني انخفاضاً مقابل الدولار من (1.48) إلى (1.23) نهاية عام 2016 .

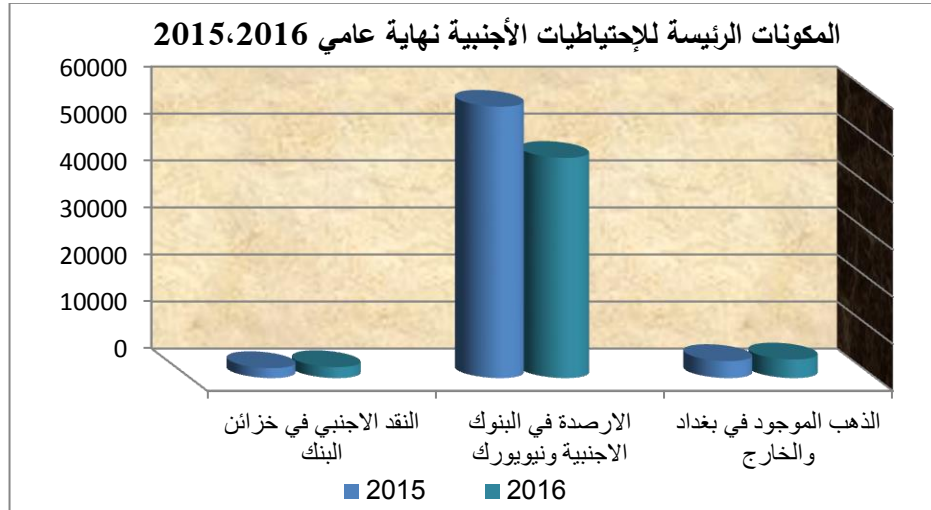
حقق رصيد النقد الأجنبي الموجود في خزائن هذا البنك ارتفاعاً بلغت نسبته (9.8%) ليلعب (2.3) ترليون دينار مقابل (2.1) ترليون دينار نهاية العام الماضي نتيجة لانخفاض الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية إلى (33.5) مليار دولار مقابل (44.3) مليار دولار عام 2015 ، فيما بلغ رصيد الذهب الموجود في بغداد و الخارج مايقارب (4) ترليون دينار مقابل (3.6) ترليون دينار نهاية عام 2015، وذلك بسبب ارتفاع سعر الذهب في سوق لندن إلى (1151.5) بعد أن سجل (1060.91) نهاية العام 2015 مع الإشارة إلى ثبات كمياته.

جدول (4)

رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2015 – 2016

مليار دينار

2016	2015	البند
2327	2120	النقد الأجنبي في خزائن البنك
46509	57238	الأرصدة في البنوك الأجنبية و بنك نيويورك
3957	3626	الذهب في بغداد و الخارج
52793	62984	الاحتياطيات الأجنبية



الأسعار

في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي جراء الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، اتخذ المستوى العام للأسعار خلال عام 2016 منحىً تمثل بالتراجع في معدل نمو التضخم العام ليسجل ما نسبته (0.4%) مقابل (1.4%) لعام 2015 ، في حين سجل معدل التضخم الأساس الذي يعد مقياساً للتغير في الرقم القياسي للأسعار بعد استبعاد السلع غير الثابتة، اي تلك التي تتأثر بالعوامل الخارجية (أسعار الطاقة) أو العوامل المناخية الموسمية (أسعار السلع الزراعية) مانسبته (1.2%) مقابل (1.7%) لعام 2015 ، وقد أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في تراجع معدلات التضخم منها أزمة

الركود الاقتصادي العالمي ومانجم عنها من تراجع معدلات النمو للأشطة الاقتصادية كافةً وما يتفرع عنها من نشاطات أخرى تمثلت بعدم استقرار الأسواق العالمية والأسعار ولاسيما لفقرة السلع الغذائية إذ هبط مؤشر (FAO) لأسعار الغذاء والذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر للسنوات الأربعة الأخيرة ، فضلاً عما حققته السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي في ظل الوضع الراهن المتمثل بحالة الركود بالحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال إجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية واستمراره في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية.

وفي مايتي تحليل مفصل لاتجاهات مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك ولعموم العراق (سنة الأساس 2012=100):-

أولاً/ اتجاهات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق

سجل معدل التضخم العام السنوي في عموم العراق عام 2016 مانسبته (0.4%)*، إذ ارتفع المعدل السنوي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك إلى (104.1) نقطة مقابل (103.7) نقطة عام 2015 ، كما يوضحه الجدول رقم (5). كما بلغ معدل التضخم الأساس السنوي (1.2%)، مقابل (1.7%) في عام 2015، إذ سجل الرقم القياسي بعد الاستبعاد (104.2) نقطة عام 2016 مقابل (103.0) نقطة عام 2015 .

أظهرت مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2016 ارتفاع معدلات أغلب المجاميع المكونة للسلة السلعية والخدمية للمستهلك قياساً بالعام الماضي، إذ سجلت أسعار التبغ أعلى معدل نمو إذ بلغت (9.5%) ، تليها فقرة الاتصال بنسبة (8.8%) ، المطاعم (4.0%) ، الصحة (3.0%) وسجلت فقرتا السكن والتعليم ذات النسبة والبالغة (2.7%) ، السلع والخدمات المتنوعة (1.8%) ، في حين سجلت أسعار (الترفيه والثقافة) ، (الأغذية والمشروبات غير الكحولية)، (الملابس والأحذية)، (التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة) انخفاضاً بنسبة (-5.3%، -3.1%، -1.1%، -0.1%) على التوالي، وكما يوضحه الجدول (5).

* لايتضمن التقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمحافظة (الأنبار ، نينوى وصلاح الدين ، كركوك) لعدم إمكانية جمع الأسعار منها وذلك بسبب الأوضاع السائدة فيها.

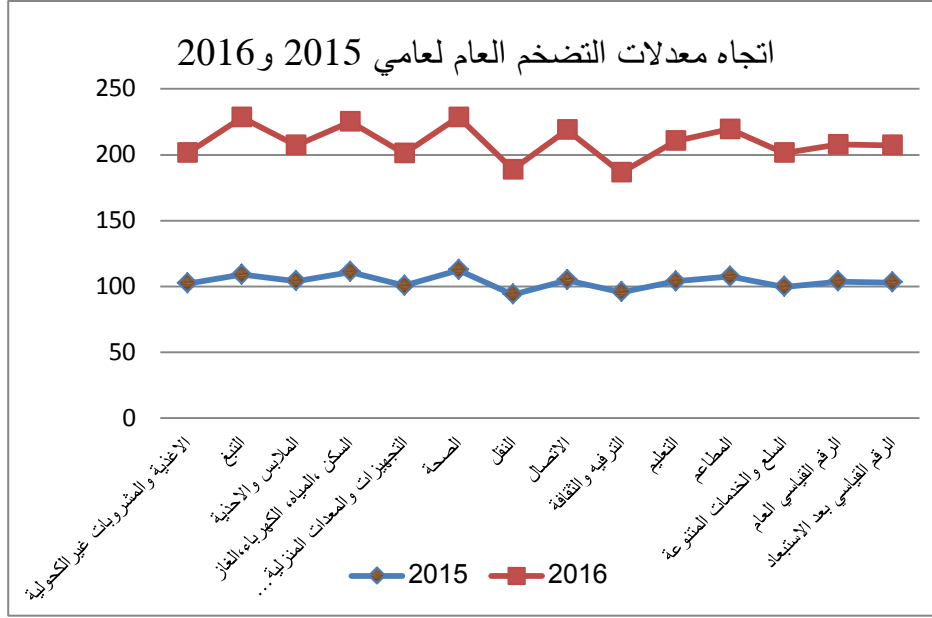
جدول (5)

معدل النمو للرقم القياسي لأسعار المستهلك لعامي 2015-2016

(100)=2012

معدل النمو %	2016 معدل	2015 معدل	الوزن 2016	الفقرات
3.1-	99.1	102.3	29.605	الأغذية والمشروبات غير الكحولية
9.5	119.4	109	0.615	التبغ
1.1-	103.1	104.2	6.472	الملابس والأحذية
2.7	114.1	111.1	25.359	السكن، المياه، الكهرباء، الغاز
0.1-	100.5	100.6	6.524	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة
3.0	116	112.6	4.142	الصحة
1.2	95.0	93.9	15.185	النقل
8.8	114.1	104.9	3.109	الاتصال
5.3-	90.7	95.8	1.998	الترفيه والثقافة
2.7	106.7	103.9	0.922	التعليم
4.0	111.9	107.6	1.527	المطاعم
1.8	101.6	99.8	4.542	السلع والخدمات المتنوعة
0.4	104.1	103.7	100.0	الرقم القياسي العام
1.2	104.2	103.0	100.0	الرقم القياسي بعد الاستبعاد

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء



ثانياً/ اتجاهات أسعار مكونات السلة السلعية بحسب الأهمية النسبية اعتماداً على متوسط إنفاق الفرد الشهري المأخوذ من المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق عام 2012.

1- الأغذية والمشروبات غير الكحولية

سجلت أسعار هذا القسم خلال هذا العام انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (-3.1%) قياساً بالعام الماضي، إذ سجلت أسعار الأغذية انخفاضاً بنسبة (-3.2%) ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار الأسماك وبنسبة (-9.2%) تليها الخضروات والفواكه بنسبة (-7.7%، -5.2%) على التوالي ثم اللحوم بنسبة (-3.0%) ويعود ذلك إلى توافر المعروض من هذه السلع في الأسواق المحلية، أما أسعار الخبز والحبوب، اللبن والجبن والبيض، السكر والمنتجات السكرية والزيوت والدهون، فقد سجلت نسب انخفاض ضئيلة تراوحت بين حد أعلى بلغ (-1.1%)، وحد أدنى بلغ (0.1%).

وبالمقابل سجلت منتجات الأغذية الأخرى ارتفاعاً بنسبة (1.4%) ويعود ذلك إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات مقابل المعروض منها.

2- السكن، المياه، الكهرباء، الغاز

ارتفعت أسعار هذا القسم خلال عام 2016 بنسبة (2.7%) قياساً بالعام الماضي ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار كل من :-

أ- صيانة وخدمات السكن بنسبته (7.4%) قياساً بالعام الماضي ، والذي يعزى إلى ارتفاع أجور العمل بالدرجة الأساس.

ب-الإيجار، إذ ارتفع بنسبة (2.4%) قياساً بالعام الماضي، ويعزى ذلك إلى زيادة طلب النازحين من المحافظات التي تخضع إلى سيطرة عصابات داعش الإرهابية على الدور والمجمعات السكنية المعروضة للإيجار مقابل محدودية المعروض منها.

ج-امدادت المياه والكهرباء بنسبة (5.0%)، ويعود ذلك إلى زيادة التسعيرة على أجور الكهرباء ولاسيما المحال التجارية ، ويشكل الإنفاق على هذا القسم ما نسبته (2.7%) من مجموع إنفاق الفرد الشهري.

أما مجموعة (الوقود) فقد انخفضت بنسبة ملحوظة بلغت (-3.5%) وذلك يعزى إلى انخفاض أسعار النفط لتوفر المعروض منه من خلال (التوزيع بواسطة البطاقة الوقودية) الأمر الذي انعكس في أضحلال ظاهرة السوق السوداء.

3- النقل

سجلت أسعار قسم النقل ارتفاعاً بلغت نسبته (1.2%) عام 2016 قياساً بالعام الماضي، علماً أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الحقيقي بلغت (5.3%) لعام 2016، الأمر الذي يتطلب رفع كفاءة وفاعلية الإجراءات اللازمة للنهوض بهذا القطاع لما له من دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية وكونه حجر الأساس في تطوير الأنشطة الاقتصادية.

4- الملابس والأحذية

سجلت أسعار الملابس والأحذية خلال عام 2016 انخفاضاً بلغت نسبته (-1.1%) مقارنة بالعام الماضي، ويعود ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار مجموعة الملابس بنسبة (-1.3%) والذي يعزى بالدرجة الأساس إلى انخفاض أسعار (مواد الملابس) و (تنظيف الملابس) وينسب ملحوظة بلغت (-5.8%، -5.1%) على التوالي، في حين سجلت أسعار الملابس* (الأصناف الأخرى للملابس ولواحق الملابس) انخفاضاً بلغت نسبته (-0.7%)، (-1.5%) على التوالي .

أما بشأن أسعار الأحذية فقد سجلت ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.5%) مقارنة بأسعارها للعام الماضي.

* مجموعة فرعية من فقرة الملابس والتي تشمل (الملابس الرجالية والملابس النسائية وملابس الأطفال).

5-التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة

انخفضت أسعار هذا القسم خلال عام 2016 بنسبة ضئيلة بلغت (-0.1%) قياساً بالعام الماضي ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار مجموعة الأجهزة المنزلية بنسبة (-1.2%) وذلك لوفرة المعروض منها في الأسواق المحلية مقابل الطلب الحاصل عليها والذي يعزى إلى حالة الركود الاقتصادي . وبالمقابل ارتفعت أسعار مجموعة الأثاث والتجهيزات بنسبة (1.9%)، علماً أن الإنفاق على هذا القسم يشكّل ما نسبته (6.5%) من مجموع إنفاق الفرد الشهري.

6-السلع والخدمات المتنوعة

سجلت أسعار السلع والخدمات المتنوعة ارتفاعاً بنسبة (1.8%) خلال عام 2016 قياساً بالعام الماضي وذلك يعود بالدرجة الأساس إلى الارتفاع الحاصل في أسعار الذهب في الأسواق العالمية والذي يدخل ضمن السلع الداخلة في هذا القسم ، إذ سجل سعر الأونصة نهاية عام 2016 (1159.10) دولاراً مقابل (1062.25) دولاراً في نهاية عام 2015 وبنسبة ارتفاع (9.1%)، بحسب أسعار سوق لندن، ويشكّل الإنفاق على هذا القسم ما نسبته (4.5%) من مجموع إنفاق الفرد الشهري .

7-الصحة

سجلت أسعار هذا القسم خلال عام 2016 ارتفاعاً بنسبة (3%) قياساً بالعام الماضي ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأدوية والمستلزمات الصحية المستوردة من الخارج فضلاً عن ارتفاع أجور القطاع الصحي الخاص وارتفاع بدلات الإيجار للعيادات الخاصة علماً أن إنفاق المستهلك على هذا القسم يشكّل ما نسبته (4.1%).

8-الاتصال

ارتفعت أسعار قسم الاتصال بنسبة كبيرة بلغت (8.8%) قياساً بالعام الماضي، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى ضريبة المبيعات التي فرضتها الحكومة على أسعار بطاقات الموبايل في موازنة 2015 ، وكذلك ارتفاع أسعار الهواتف الذكية (الموبايل) ذات المواصفات العالية وأسعار قطع الغيار والإكسسوارات الخاصة بها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفقرة تشكّل ما نسبته (3.1%) من مجموع إنفاق الفرد الشهري.

9- الترفيه والثقافة

انخفضت أسعار هذا القسم بنسبة ملحوظة بلغت (-5.3%) خلال عام 2015 قياساً بالعام الماضي، في حين شكلت ما نسبته (2%) من مجموع إنفاق الفرد الشهري ويعزى ذلك الانخفاض إلى وفرة المعروض من أجهزة معدات التصوير ومعالجة المعلومات والصحف والمجلات فضلاً

عن انخفاض أسعار الرحلات السياحية المنظمة الأمر الذي انعكس على انخفاض أسعار تذاكر السفر في شركات السياحة .

10-المطاعم

سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعاً بلغت نسبته (4.0%) خلال عام 2016 قياساً بالعام الماضي ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع أجور العمل و بدلات الإيجار وأجور الكهرباء من المولد الأهلي ، فضلاً عن ازدياد عدد المطاعم وظهور التنافس في تقديم أفضل الخدمات والذي يعد ظاهرة جديدة حفزت من إقبال الجمهور على ارتياد المطاعم .

11-التعليم

ارتفعت أسعار التعليم بنسبة (2.7%) خلال عام 2016 قياساً بالعام الماضي ويعود ذلك إلى ارتفاع أجور الدراسة في النظام الموازي الذي أطلقته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، فضلاً عن ارتفاع أجور الدراسة في المدارس الأهلية وللمراحل كافة (رياض الاطفال ، الابتدائية، المتوسطة والإعدادية).

12-التبغ

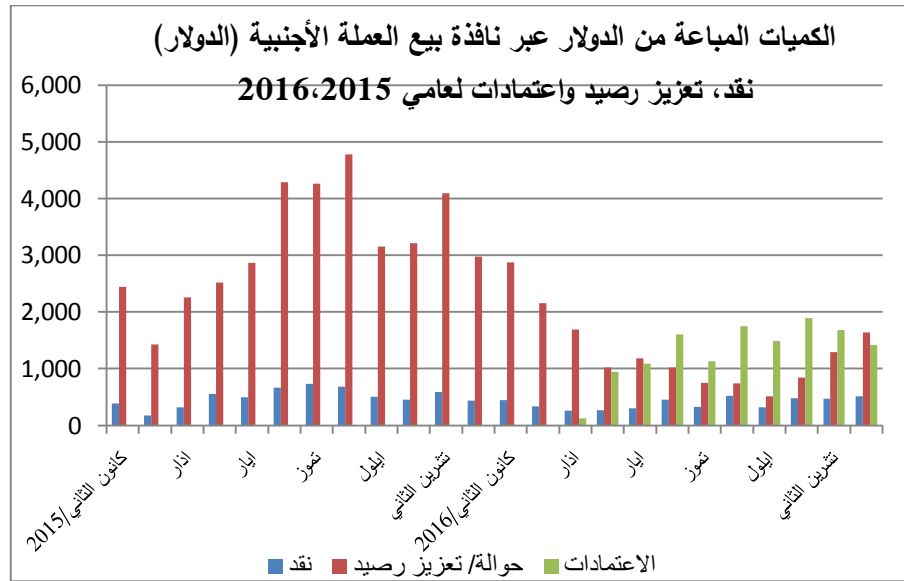
سجلت أسعار هذا القسم خلال عام 2016 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (9.5%) قياساً بالعام الماضي، ويعود الارتفاع الحاصل في أسعار هذه السلعة إلى تفعيل قانون التعرفية الكمركية رقم (22) لسنة 2010.

نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية

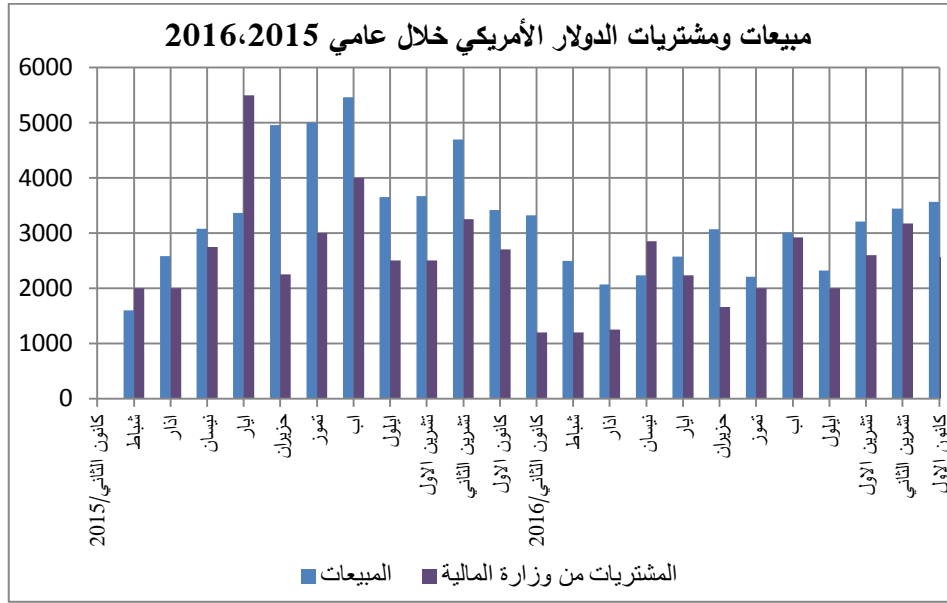
واصل البنك المركزي العمل بنافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، التي تعد وسيلة لضمان استقرار سعر صرف الدينار العراقي تلبية لمتطلبات الاقتصاد العراقي عن طريق توفير العملة الأجنبية لتغطية الطلبات القائمة لدى البنوك لتمويل استيرادات القطاع الخاص من السلع والخدمات وإعطاء دور أكبر للمصارف الحكومية لبيع وشراء الدولار الأمريكي ، إذ عمد البنك المركزي في عام 2016 إلى تطوير إجراءات بيع العملة الأجنبية من خلال نافذته عبر تشجيع المصارف لاعتماد آلية فتح الاعتمادات المستندية من أجل تمويل التجارة الخارجية بدلاً من الحوالات، كذلك وضع البنك المركزي معياراً أساسياً للمصارف وشركات التحويل المالي يتضمن مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عن طريق تقييم البنك المركزي لأداء مسؤولي الامتثال ووحدات الإبلاغ وإدارة المخاطر ، فضلاً عن إلزامهم بتقديم كشف تفصيلي بالمبالغ المحولة وجميع المعلومات الواجب توافرها من الإفصاح عن مصادر أموال الزبائن وفق مبدأ (إعرف زبونك) والتحقق منها وتوثيقها عن طريق الكشف عن المستفيد الحقيقي من شراء الدولار ومصادر أموالهم كحوالات واعتمادات مستندية، وحصراً التعامل بالمصارف المستفيدة والمراسلة (في الخارج) المصنفة من إحدى وكالات التصنيف الدولية، وقد أوجب البنك المركزي على المصارف التعاقد مع إحدى شركات التدقيق الدولية المعروفة لإجراء عمليات تقييم لمراكزهم المالية وجودة الموجودات الخاصة بهم، وأخيراً التزام المصارف بالمحافظة على ودائع الجمهور وتوفيرها عند الطلب، وإرسال كشوفات بأسماء المستفيدين من شراء الدولار إلى البنك المركزي لإرسالها إلى الهيئة العامة للضرائب وإلى مديرية الكمارك في الوقت المحدد.

تم تعديل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في البنك المركزي عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية إلى (1190) ديناراً عراقياً لكل دولار أمريكي (نقد، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) منذ كانون الثاني/2016، فيما بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (1275) ديناراً لكل دولار أمريكي بعد أن كان (1247) ديناراً لكل دولار أمريكي عام 2015، كما موضح في ملحق (2).

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف واعتمادات مستندية) انخفاضاً مقداره (10.8) مليار دولار ، أي بنسبة (-24.3%) عن عام 2015، لتسجل مبلغ (33.5) مليار دولار مقابل (44.3) مليار دولار عام 2015، توزعت مبيعات الدولار عام 2016 إلى (15.7) مليار دولار بيعت تعزيزاً لحسابات المصارف أي بنسبة (46.9%)، و(13.1) مليار دولار كاعتمادات مستندية وبنسبة (39.1%)، والنسبة المتبقية (4.7) مليار دولار بيعت على شكل نقد أي بنسبة (14%) من مجموع المبيعات، في حين توزعت مبيعات الدولار الأمريكي خلال عام 2015 إلى (38.3) مليار دولار بيعت بشكل حوالة/تعزيز رصيد وبنسبة (86.5%) أما المبيعات النقدية فسجلت (6) مليارات دولار أي بنسبة (13.5%) من إجمالي مبيعات الدولار، وكما موضح في الملحق (3).



إما مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية فقد سجلت (25.7) مليار دولار خلال عام 2016 مقابل (32.5) مليار دولار عام 2015، أي بنسبة انخفاض بلغت (- 20.9%)، وكما موضح بملحق (4).



التسهيلات القائمة

- تسهيلات الإيداعات القائمة.
- تسهيلات الإقراض.

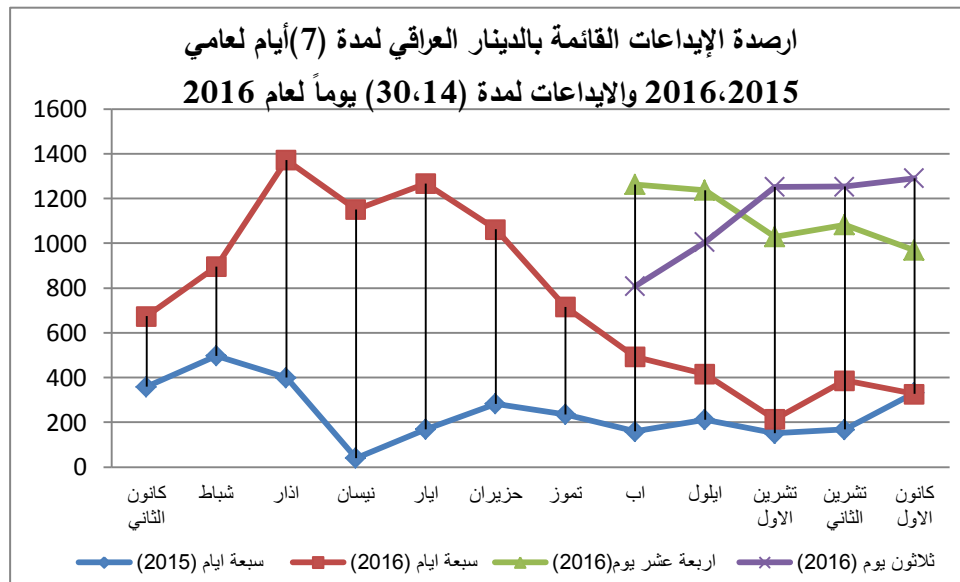
تسهيلات الأيداعات القائمة

أجرى البنك المركزي خلال عام 2016 تخفيضاً لسعر الفائدة الأساس للسياسة (Policy Rate) من (6%) سنوياً إلى (4%) سنوياً ابتداءً من شهر آذار/2016، استناداً لمتطلبات السياسة النقدية ولتقليص الفجوة بين الفائدة المدفوعة على الإيداعات والمستوفاة لغرض تحفيز النشاط الإقتصادي وزيادة معدلات منح الائتمان للقطاع الخاص، كما تمت إعادة تفعيل أدوات الدين الحكومي في 2016/8/15، وأعيد العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (14،30) يوماً وبسعر فائدة (1%، 1.25%) سنوياً على التوالي، كما واصل البنك استخدام نافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (7) أيام، وتم رفع سعر الفائدة على إيداعات المصارف بالدينار العراقي لأجل (7) أيام من (1%) سنوياً إلى (3.5%) سنوياً ابتداءً من شهر آذار/ 2016 ، ثم أجرى تخفيضاً لسعر الفائدة ثلاث مرات، فقد خُفض سعر الفائدة ليصبح (1%) سنوياً بدلاً من (3.5%) ابتداءً من 2016/5/5، ومن (1%) إلى (0.75%) في 2016/8/15، ثم إلى (0.50%) بدلاً من (0.75%) سنوياً في 2016/12/15، فيما تم السماح للمصرف العراقي

للتجارة الاستثمار بما لا يزيد على (500) مليار دينار بناءً على طلب المصرف ، كذلك السماح لمصرفا الرافدين والرشيد الاستثمار بالنافذة أعلاه في حال تقديمهما طلب بالاستثمار .

إنعكس تأثير الانخفاض الحاصل في أسعار الفائدة على ايداعات المصارف لمدة (7) أيام إلى (0.50%) بعد أن كانت (1%) سنوياً على إيداعاتها واستثمارها لدى هذا البنك لاسيما في أشهر تخفيض سعر الفائدة ، حيث سجلت أرصدة الودائع بالدينار العراقي للمصارف الأهلية والحكومية انخفاضاً بنسبة (-1.5%) لتسجل (327) مليار دينار نهاية عام 2016 مقارنة بـ (332) مليار دينار عام 2015 .

إما بخصوص أرصدة الودائع بالدينار العراقي لمدة (14) ومدة (30) يوماً ، فقد تم تخفيض فائدة الاستثمار بالدينار العراقي ذات المدة (14) يوماً لتكون (0.75%) بعد أن كانت (1%) سنوياً، و(1%) سنوياً بدلاً من (1.25%) سنوياً لنافذة الاستثمار ذات مدة (30) يوماً ابتداءً من 2016/12/25، وتشير البيانات في ملحق الجدول (5) إلى أن أرصدة الودائع ذات المدة (14) يوماً سجلت مبلغاً قدره (969) مليار دينار و (1291) مليار دينار للودائع لأجل (30) يوماً.



تسهيلات الإقراض القائمة

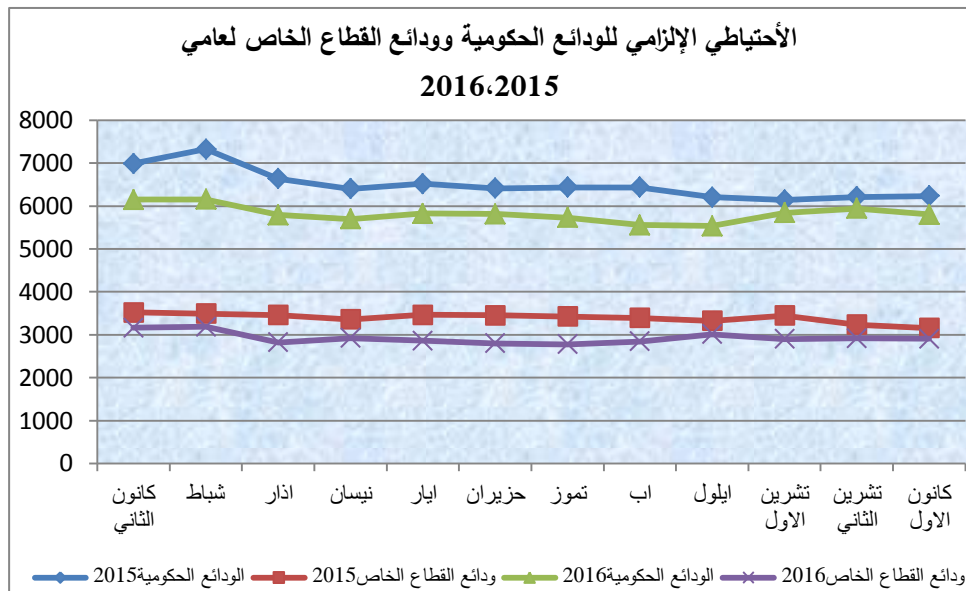
أما تسهيلات الإقراض القائمة فقد واصل البنك عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية

والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها ووفقاً لما يأتي :-

- الائتمان الأولي 6% سنوياً .
- الائتمان الثانوي 7% سنوياً .
- قرض الملجأ الأخير 7.5% سنوياً.

الاحتياطي الإلزامي

يعد الاحتياطي الإلزامي الذي يفرضه البنك المركزي كنسبة إلى الودائع أداة مهمة ومؤثرة لامتناس التقلبات الواسعة لسيولة المصارف ولحماية ودائع الجمهور . وانسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حالياً في إسناد التنمية الاقتصادية وحسب ظروف البلد الحالية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي ، فقد تقرر إطلاق نسبة (5%) من نسب الإحتياطي الإلزامي البالغ (15%) المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة ، لسببين، أما لغرض مواجهة سحبات زبائنها، أو لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لاتواجه مشاكل سيولة، وابتداءً من شهر نيسان 2016، إذ تمثلت التغييرات الحاصلة في أرصدة الاحتياطي الإلزامي بانخفاض رصيد الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية نهاية عام 2016 بنسبة (-6.9%) عن العام الماضي ليبلغ (5.8) ترليون دينار مقابل (6.2) ترليون دينار عام 2015، كذلك انخفض رصيد الاحتياطي الإلزامي على ودائع القطاع الخاص بنسبة (-8%) ليصل إلى (2.9) ترليون دينار مقابل (3.2) ترليون دينار في عام 2015، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى إنخفاض إجمالي الودائع الجارية لدى المصارف، كما يوضحه ملحق (6).



الحوالات والسندات

تُعدّ حوالات الخزينة واحدة من أدوات الدين التي تصدرها وزارة المالية ومضمونة من قبل الحكومة والتي تسهم في دعم احتياجات الحكومة للإقتراض النقدي وسد العجز المحتمل بالاقتراض من السوق، ويقوم البنك المركزي بوصفه الوكيل المالي لوزارة المالية بإدارة مزادات حوالات الخزينة وتسويق السندات. إذ تعدّ مزادات حوالات الخزينة ومزادات حوالات البنك المركزي من بين وسائل السياسة النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار النقدي في إطار عمليات السوق المفتوحة كأحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

الدين العام الداخلي

سجّل الدين العام الداخلي ارتفاعاً عام 2016 بمقدار (15.2) ترليون دينار ليلغ (47.4) ترليون دينار مقابل (32.1) ترليون دينار عام 2015، مشكلاً نسبة (40%) من إجمالي الدين العام و(24.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ونتيجة للعجز المسجل في عام 2016 ازدادت الحاجة لمتابعة تطورات الدين ومؤشرات استدامته ، إذ ترتبط استدامة الدين بالقدرة على تدويره، وللبنك المركزي دور كبير في ضمان تدوير الدين الحكومي الداخلي عبر تيسير السيولة واستخدام المزيد من أدوات الدين لتمويل العجز وبشكل غير مباشر ومن خلال السوق الثانوية وعبر نافذة الخصم ، إذ قام البنك بشراء حوالات الخزينة أو السندات العائدة إلى الحكومة من السوق الثانوية فضلاً عن الاستمرار بتشغيل (50%) من الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية المودعة لدى هذا البنك ، وفي ما يأتي استعراض لمكونات الدين العام الداخلي:-

حوالات وزارة المالية لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي، دعاوى الملكية، تغطية عجز

الموازنة العامة الاتحادية واستكمال بناء قدرات التسليح لوزارة الدفاع.

توجهت السياسة المالية في السنوات الماضية نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية لموازنة عام 2016 وذلك من خلال الآتي:

أولاً:- مزادات حوالات وزارة المالية

واصلت وزارة المالية إقامة مزاداتها باستخدام نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD لأجل (364) يوماً وبسعر قطع متعدد، حيث أقامت الوزارة خلال عام 2016:

- (12) مزاداً بأجل (364) يوماً وبمبلغ (400) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (2.6) ترليون دينار بمعدل سعر خصم (4.5%).

- بلغ مجموع المسدد من الحوالات المصدرة عام 2015 والمستحقة السداد عام 2016 (364.5) مليار دينار.

ثانياً: - حوالات وزارة المالية خارج الميزان

- إصدار حوالة خزينة (حوالات الاحتياطي الإلزامي) بمبلغ (50) مليار دينار لتمويل عجز موازنة عام 2016، فيما تم تسديد مالمقداره (141.7) مليار دينار من إصدارات حوالات عام 2015 للمصارف الأهلية (بغداد، الائتمان العراقي، المنصور العراقي، الشمال للتمويل والاستثمار وآشور الدولي)، وبذلك يصبح مجموع مبالغ إصدارات حوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) لعامي 2015، 2016 (4.3) ترليون دينار.

- إصدار حوالات خزينة (الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي) بمقدار (10) ترليون دينار لتمويل عجز موازنة عام 2016.

- إصدار حوالة خزينة (الحوالات المخصصة من قبل مصرف الرافدين) بمقدار (0.5) ترليون دينار وذلك لتسديد مستحقات الفلاحين .

وبذلك يصبح مجموع مبالغ إصدارات عامي 2015، 2016 (الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي ومصرف الرافدين) ما مقداره (16.7) ترليون دينار .

- إصدار حوالتى خزينة لمدة (364) يوماً لصالح هيئة التقاعد الوطنية بمبلغ (0.8) ترليون دينار عام 2016، وبذلك يصبح اجمالي مبالغ إصدارات وزارة المالية لصالح مصرفي الرافدين، والرشيد وهيئة التقاعد الوطنية مع المصرف العراقي للتجارة للاعوام 2013، 2014، 2015، 2016 (6.8) ترليون دينار.

ثالثاً: - القروض

- أقرض المصرف العراقي للتجارة وزارة المالية مبلغاً قدره (2) مليار دولار المعادل لـ (2.3) ترليون دينار عام 2015، الذي تم تقييمه بسعر صرف (1166) ديناراً لكل دولار أمريكي.

- قرض مشاريع المديرية الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لعام 2014 مالمقداره (0.7) ترليون دينار.

- قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منسوبيها للأعوام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 مالمقداره (9.8) ترليون دينار.

وبذلك يصبح مجموع مبالغ القروض لوزارة المالية مالمقداره (12.9) ترليون دينار.

رابعاً: - السندات

بلغ مجموع مبالغ السندات المباعة (التسليم الآجل بالدولار، السندات الوطنية، وسندات مستحقات الفلاحين) ما مقداره (1.7) ترليون دينار.

خامساً: اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي

- بلغ رصيد الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية (الترتيبات المصرفية) لصالح البنك المركزي العراقي (2.4) ترليون دينار.

وبذلك فقد ارتفع الدين العام الداخلي القائم نهاية عام 2016 بمقدار (15.2) ترليون دينار عن عام 2015، ليصل إلى (47.4) ترليون دينار مقارنة بمبلغ (32.1) ترليون دينار عام 2015، أي بنسبة (47.3%)، لتسجل نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (24.1%) عام 2016 مقابل (15.3%) عام 2015، وكما موضح في الجدول (6).

جدول رقم (6)

تطورات الدين العام الداخلي لعامي 2015،2016

مليار دينار

التفاصيل	رصيد الدين القائم نهاية عام 2015	مقدار الدين عام 2016	رصيد الدين القائم نهاية عام 2016
مزادات حوالات الخزينة (364) يوم	364.5	2608.1	2608.1
الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية	2355.5	2355.5	2355.5
حوالات وزارة المالية خارج المزاد			27823.5
-حوالات خزينة استحقاق (364) يوم خارج المزاد	6037	800	6837.0
- حوالات الاحتياطي الإلزامي	4352.8	50	4261.1
- الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي ومصرف الرافدين	6225.4	10500	16725.4
السندات			1696.9
- التسليم الآجل	14.5	14.5	14.5
- السندات الوطنية	729.2	729.2	729.2
- سندات الفلاحين	953.2	953.2	953.2
المجموع الكلي للقروض			12878.2
- قرض المصرف العراقي للتجارة	2332	2332	2332.0
- قرض مشاريع المديرية الممولة ذاتيا في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لعام 2014	702.6	702.6	702.6
- قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها لعام 2010،2011،2012،2013،2014	9758.5	85.1	9843.6
المجموع الكلي للدين	32142.8		47362.2

حوالات البنك المركزي

توقف البنك المركزي عن إقامة مزاداته استحقاق (91) يوم خلال عام 2016 ، فيما تم إعادة العمل بحوالات البنك المركزي استحقاق (91)،(182) يوماً ابتداءً من 2016/8/15 حسب خطة إصدار الحوالات ذات الاستحقاقين اعلاه، فضلاً عن ان سعر الفائدة تحدد حسب العرض والطلب من قبل المصارف وذلك لاغراض شفافية المزاد.

- تم إلغاء المزادات المقرر اقامتها حسب خطة عام 2016 لاجل (91) يوماً وذلك بسبب عدم قبول العطاءات المقدمة لارتفاع سعر الفائدة ، في حين سدد مبلغ قدره (1.1) ترليون دينار من الاصداريات المقامة خلال عام 2015 المستحقة السداد خلال هذا العام.
- إعادة العمل بحوالات البنك المركزي لآجل (182) يوماً ابتداءً من 2016/8/15، فيما تحدد سعر الفائدة حسب العرض والطلب من المصارف ، وتم إقامة مزادان بمبلغ (200) مليار دينار للاصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي (65) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.5%)، كما موضح في ملحق (7).

ملاحق الجداول الإحصائية

جدول (1)

عرض النقد (M2,M1) ومكوناته لأشهر عامي 2015 و 2016

مليار دينار

M2*	اخرى	M1*	الودائع الجارية	العملة خارج البنوك	الشهر
87062	17976	69086	33392	35694	كانون الثاني 2015
85963	17934	68029	31407	36622	شباط
88944	17909	71035	31923	39112	اذار
89481	18029	71452	31209	40243	نيسان
90621	17988	72633	32277	40356	مايس
89630	17908	71722	31826	39896	حزيران
87854	17826	70028	31299	38729	تموز
85673	17419	68254	31517	36737	آب
85176	17268	67908	31936	35972	ايلول
84752	17087	67665	32020	35645	تشرين الاول
82936	16889	66047	31054	34993	تشرين الثاني
82595	17160	65435	30580	34855	كانون الاول
82548	16787	65761	30592	35169	كانون الثاني 2016
83793	16515	67278	31378	35900	شباط
85394	16338	69056	31531	37525	اذار
86763	16603	70160	31010	39150	نيسان
87228	16751	70477	31132	39345	مايس
86751	16892	69859	29865	39994	حزيران
87585	16832	70753	30346	40407	تموز
88014	16712	71302	30800	40502	آب
88418	16940	71478	30207	41271	ايلول
88048	17130	70918	29426	41492	تشرين الاول
87238	16969	70269	29109	41160	تشرين الثاني
88067	17358	70709	28645	42064	كانون الاول

*بيانات عام 2016 اولىة

جدول (2)

المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية
لاشهر عامي 2015 و 2016

دينار/ دولار

2016	2015	الاشهر
1234	1221	كانون الثاني
1240	1241	شباط
1260	1270	اذار
1277	1298	نيسان
1283	1309	ايار
1266	1305	حزيران
1273	1230	تموز
1280	1217	اب
1289	1223	ايلول
1298	1220	تشرين الاول
1295	1219	تشرين الثاني
1303	1216	كانون الاول
1275	1247	المعدل

جدول (3)

الكميات المباعة من الدولار في البنك المركزي لعامي 2015 و 2016

مليون دولار

2016				2015			التاريخ
المجموع	الاعتمادات	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	المجموع	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	
3319		2876	443	2828	2441	387	كانون الثاني
2496		2159	337	1598	1427	171	شباط
2072	123	1690	259	2581	2262	319	اذار
2232	945	1019	268	3078	2525	553	نيسان
2574	1090	1180	304	3366	2870	496	ايار
3070	1602	1017	451	4956	4291	665	حزيران
2210	1132	749	329	4999	4269	730	تموز
3012	1753	740	519	5464	4780	684	اب
2316	1484	513	319	3656	3154	502	ايلول
3211	1894	839	478	3670	3217	453	تشرين الاول
3445	1680	1293	472	4693	4100	593	تشرين الثاني
3568	1,422	1636	510	3415	2978	437	كانون الاول
33525	13125	15711	4689	44304	38315	5989	المجموع

جدول (4)

مبيعات ومشتريات الدولار الامريكى خلال عامي 2015 و 2016

مليون دولار

2016		2015		الاشهر
المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	
1200	3319	0	2828	كانون الثاني
1200	2496	2000	1598	شباط
1250	2072	2000	2581	اذار
2850	2232	2750	3078	نيسان
2237	2574	5500	3366	ايار
1659	3070	2250	4956	حزيران
2000	2210	3000	4999	تموز
2922	3012	4000	5464	اب
2000	2316	2500	3656	ايلول
2600	3211	2500	3670	تشرين الاول
3170	3445	3250	4693	تشرين الثاني
2565	3568	2700	3415	كانون الاول
25653	33525	32450	44304	المجموع

جدول (5)

ارصدة الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة (7 ايام) لعامي 2015،2016
و(14،30) يوم لعام 2016

مليار دينار

2016			2015	الشهر
يوم (30)	يوم(14)	(7 ايام-	ايام (7)	
		674	359	كانون الثاني
		896	497	شباط
		1372	400	اذار
		1151	40	نيسان
		1267	169	ايار
		1062	283	حزيران
		716	236	تموز
808	1263	493	159	اب
1005	1237	416	212	ايلول
1252	1029	214	151	تشرين الاول
1253	1083	387	168	تشرين الثاني
1291	969	327	332	كانون الاول

جدول (6)

الاحتياطي الالزامي للودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص نهاية عامي 2015 و 2016
مليار دينار

2016		2015		الاشهر
ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	
3165	6149	3523	6989	كانون الثاني
3187	6156	3490	7322	شباط
2823	5790	3461	6637	اذار
2924	5699	3358	6400	نيسان
2860	5825	3462	6518	ايار
2798	5817	3456	6412	حزيران
2774	5729	3428	6434	تموز
2845	5555	3389	6435	اب
3010	5535	3323	6207	ايلول
2902	5842	3447	6140	تشرين الاول
2915	5943	3237	6214	تشرين الثاني
2903	5804	3157	6234	كانون الاول

جدول (7)

حوالات البنك المركزي العراقي أستحقاق (91) يوم خلال عامي 2015 و 2016 و (182) يوم
خلال عام 2016

ملايين الدنانير

2016					2015			الشهر
معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (182) يوم	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المسدد (182,364) يوم	المبلغ المباع (91) يوم	
				400050	5.0	284050	315750	كانون الثاني
				282000	5.0	260640	333080	شباط
				400040	5.0	314600	538060	آذار
				4000	5.0	315750	365000	نيسان
					5.0	333080	397840	ايار
					5.0	338020	400040	حزيران
					4.8	561040	400020	تموز
					4.7	397840	400050	آب
2.5		50000			4.5	400040	600070	ايلول
2.5		15000			4.3	400020	400050	نتشرين الاول
					4.4	400050	282000	تشرين الثاني
					4.3	600070	400040	كانون الاول
2.5		65000		1086090	4.7*	4605200	4832000	المجموع

* معدل سعر الفائدة تحدد حسب العطاءات المقدمة